



المصدر: الرياض
التاريخ: ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ

المملكة تساهم في تمويل ٢٠٦ مشروعات انمائية في العالم الاسلامي

برنامج الاقراض السعودي يشمل ٢٣ بلدا اسلاميا بشروط ميسرة

البرنامج السعودي يحتل المرتبة الاولى عالميا ويتميز عن غيره بالاهداف والتنفيذ

المملكة تشارك عبر ١٧ صندوقا وبنكا ومؤسسة دولية اخرى بنسبة تفوق مساهمات الدول الكبرى او المنتجة للبترول بفرض توفير الاستقرار والرفاهية للشعوب الاسلامية.. والنامية

صنعاء - سليمان الناصر:
ابلغت (الرياض) مصادر وثيقة الصلة بمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الخامس عشر المنعقد بالعاصمة اليمنية بان مساهمات المملكة ومساعداتها للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي خلال الفترة من بداية شهر صفر ١٤٠٥ هـ حتى نهاية ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ شمل ٢٠٦ مشروعات انمائية في معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (كالنقل والزراعة والطاقة والصحة والري والتعليم والاسكان) وذلك في ٢٣ دولة اسلامية من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي..

الامم المتحدة لتدفق المساعدات من الدول المتقدمة في الدول النامية ٧٠٪ من الناتج الاجمالي وتقدم مساعدات المملكة للدول النامية عبر قنوات متعددة حيث تساهم مساهمة رئيسية في عدد من مؤسسات التنمية الاقليمية والدولية ومن هذه المؤسسات البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وصندوق الاوبك للتنمية الدولية والمصرف العربي للتنمية في افريقيا والبنك الاقليمي للتنمية والصندوق الافريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة العربية لضمان الاستثمار وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية والصناديق والمراكز التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وبرنامج مكافحة الجفاف في دول الساحل..

ويعتبر الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسية التي تقدم من خلالها مساعدات المملكة الثنائية لتمويل مشاريع التنمية للعالم الثالث ويبلغ رأس مال الصندوق الحالي ٢٥ الف مليون ريال إذ يساهم الصندوق حاليا في تمويل ٢٦٢ مشروعا في ٦٠ بلدا..

التحليل

في الوقت الذي يتحدث فيه العالم عن وفاة الملايين من ضحايا الجفاف الافريقي او اللقري في بعض دول اسيا والمجاعات التي تعاني منها ملايين الاسر في اكثر من بلد.. نشاهد الثباين بين المواقف الدولية ازاء هذه المشاكل..

البرنامج السعودي للأقراض والاعانات لا يزال حتى الآن الاول عالميا اذا ما قيس ذلك بحجم المخصص لهذا البرنامج بالنسبة للدخل القومي بلغ في متوسطه ٧٪ وهو اعل نسبة عالمية يسجلها التاريخ عدا المميزات الاخرى التي يتصف بها هذا البرنامج من كونه ينصب مباشرة على فعاليات الانتاج وتحسين المستويات

وبلغ مجموع مساهمة المملكة في دعم تلك المشاريع ٧ الاف وعشرين مليون دولار امريكي منها ١٨٥٨ مليون دولار امريكي تم اعتمادها بعد اعلان مكة المكرمة خصصت للمساهمة في تمويل ٨٦ مشروعا انمائيا في تلك الدول وقد تميزت هذه المساهمات بشروطها الميسرة حيث تبلغ فترة السداد في المتوسط عشرين عاما بما في ذلك خمس سنوات فترة سماح بينما لا يتجاوز متوسط التكاليف نسبة ٢٪ سنويا..

ولئن كان تحديد اولويات المشاريع يعود للدول المستفيدة ضمن الترتيب الذي تقرره هي في اطار برامج التنمية التي تعدها حيث حظي قطاع البنية الاساسية وخاصة النقل بالنصيب الاكبر من المساعدات (٢٦٪) نتيجة للتخلف والقطاع الزراعي بنسبة ٢٩٪.

وتأمل المملكة ان يمكنها توجيه مساهماتها للمشاريع الزراعية ان تلعب دورا هاما في معالجة عدد من مشكلات الدول الاسلامية ومن اهمها وقف نزيف الهجرة من الريف الى المدن وبالتالي التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عنها.. ولقت الانتباه الى اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه التنمية الزراعية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والزراعية وتقليص استيراد السلع والمنتجات الزراعية وبالتالي تحسين وضع ميزانها التجاري..

اما مشاريع قطاع الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة ومياه الشرب والمجاري) فتأخذ مركزا متقدما من المساعدات التي قدمتها المملكة تصل الى نسبة ١٩٪.. واخيرا تأتي مشاريع الطاقة التي سجلت هي الاخرى نسبة هامة وصلت الى ١٦٪ تم توجيهها لتمويل عدد من السدود

المخصصة لانتاج الكهرباء وبعض محطات الطاقة الحرارية كما قدمت المملكة لشقيقتها في الدول الاسلامية مساعدات اخرى لدعم موازين المدفوعات وتمويل برامج الانعاش الاقتصادي وتوفير السلع الضرورية والتخفيف من اثار الكوارث وغيرها قدم معظمها على شكل منح.. وذلك علاوة على التبرعات السخية التي خصصت للشئون الاسلامية في مختلف الدول الاعضاء في المنظمة..

وتلعب المملكة العربية السعودية دورا متزايدا الهاميا في دعم برامج التنمية في دول العالم الثالث إذ تخصص جزءا من دخلها القومي كل عام لمساعدة الدول النامية على تنفيذ مشاريعها الانمائية حيث بلغت هذه المساعدات ما يقارب ٦٪ من اجمالي الناتج القومي في الوقت الذي عجزت فيه الدول الصناعية في مجموعها عن تحقيق المعدل المتواضع الذي طلبت به



الآن للأسرة الدولية المحتاجة فعلا لمثل هذا البرنامج ربما يكون وجد لكنه ليس بالحجم أو النوعية السعودية وذلك إيماناً من الملكة برسالتها واحساسها بمسئولياتها الدولية التي تؤديها بصورة تنم عن مصداقية الشعور بالواجب والالتزام بمبدأ التكافل الدولي..

في جانب آخر نذكر هنا بعض المواقف الدولية التي كاد أصحابها يتنصلون عن التزاماتهم الدولية ومسئولياتهم الانسانية كالخطوة التي اقدمت عليها الولايات المتحدة الامريكية بانسحابها من اليونسكو كذلك بريطانيا التي اعلنت نية انسحابها من المنظمة نفسها..

هذا التباين بين المواقف الدولية يشير صراحة الى مصداقية العمل الدولي وحجم المشاركة وهو ما تترجمه البرامج والارقام.. التي تساهم بها كل دولة من هذا المنطلق..

المعيشية للأفراد كإقامة مشاريع الطاقة والنقل والتعليم والغذاء والصحة وغيرها من البرامج التي يدرسها الصندوق السعودي للتنمية قبل بدء الاقتراض للتأكد من حاجة السكان الى الاولوية من تلك المشاريع يضاف الى ذلك التمييز النوعي والكيفي للبرنامج عندما نشاهده كما قال عنه معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني محمد ابا الخيل في تصريح سابق (للرياض) عندما قال بان الملكة لا تهدف من برنامجها الدولي للاقتراض الى اغراض سياسية او دينية او ثقافية او غيرها من الاهداف التي قد تكون وجدت في برامج اخرى غير برنامج الملكة.

هذا التواجد السعودي بميزاته واهدافه قد لا يكون له معادل سواء بالنسبة للحجم أو النوعية فمما قدمته الدول الاخسرى حتى